

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

١ يونيو ٢٠٢١

آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

نشر النسخة الإنجليزية من قرار مجلس الوزراء الصادر بشأن تعديل نظام الغرامات

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (49) لسنة 2021، تم تعديل القواعد المتعلقة بالغرامات الإدارية التي تُفرض على مخالفة القوانين الضريبية في الإمارات العربية المتحدة ("الدولة")، مع دخول هذه التغييرات حيز التنفيذ اعتباراً من 28 يونيو 2021.

والجدير بالذكر أنه يمكنكم الاطلاع على النسخة الإنجليزية من قرار مجلس الوزراء عبر هذا [الرابط](#).

إضافة إلى ما تقدّم، فقد نصّ قرار مجلس الوزراء الجديد على عدد من التعديلات الجوهرية على نظام الغرامات الإدارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بآلية احتساب غرامات التأخر بسداد الضريبة وغرامات القيام بأخطاء في الإقرار الضريبي أو التقييم الضريبي أو طلب استرداد الضريبة. كما يهدف هيكل الغرامات الجديد إلى تشجيع الأعمال على تقديم التصريحات الطوعية عن الأخطاء في وقت مبكر، وذلك من خلال تطبيق غرامات أقل نسبياً على التصريحات التي يتمّ تقديمها في أقرب وقت ممكن.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ قرار مجلس الوزراء يهدف أيضاً إلى تطبيق تدابير تسهيلية، اعتباراً من 28 يونيو 2021، والتي قد تسمح لدافعي الضرائب المسجلين لأغراض ضريبة القيمة المضافة بتخفيض مبلغ الغرامات التي تمّ فرضها بموجب نظام الغرامات الحالي والتي لا تزال غير مسدّدة. وبموجب هذه التسهيلات، يجوز لدافعي الضرائب تخفيض هذه الغرامات غير المسدّدة بنسبة 70%. ولأغراض الاستفادة من هذه التدابير التسهيلية، يتعيّن على دافع الضرائب المسجل لضريبة القيمة المضافة استيفاء شروط معيّنة، بما في ذلك سداد كامل الضريبة المستحقة الدفع عليه، بالإضافة إلى سداد 30% من إجمالي الغرامات الإدارية غير المدفوعة، وذلك بحدّ أقصى في 31 ديسمبر 2021.

للمزيد من التفاصيل حول الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها هذه التعديلات بالنسبة لأعمالكم، يُرجى الاطلاع على [الإشعار](#) الصادر مؤخراً عن ديلويت في هذا الشأن.

الاتحادية للضرائب تنشر توضيحات عامة بشأن التعديلات على نظام الغرامات

نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة") توضيحين عامين بشأن التعديلات على الغرامات الضريبية في الدولة.

يقدم التوضيح العام [TAXP001](#) بشأن التعديلات على نظام الغرامات لمحة عامة على الغرامات التي تم تعديلها ويتناول التغييرات المُستحدثة. كما يستعرض التوضيح العام عدة أمثلة على كيفية تطبيق الغرامات الجديدة على الصعيد العملي.

أما بالنسبة للتوضيح العام [TAXP002](#) بشأن إعادة تحديد الغرامات الإدارية المفروضة قبل تاريخ سريان قرار مجلس الوزراء رقم (49) لسنة 2021، فهو يتناول التدابير التسهيلية المطبقة فيما يتعلق بنظام الغرامات الجديد. كما يحدد التوضيح العام المذكور المتطلبات الواجب استيفاؤها للاستفادة من تلك التسهيلات، ويقدم أمثلة على كيفية تطبيقها من الناحية العملية.

الاتحادية للضرائب توضح المعايير المطلوبة للتقدم بطلب تخفيض الغرامات أو الإعفاء منها

أصدرت الهيئة بياناً صحفياً جاء فيه أنه يحق لأي شخص أو فئة التقدم بطلب للهيئة لتخفيض الغرامات المفروضة بموجب التشريعات الضريبية أو الإعفاء منها، شرط أن يكون هناك عذرٌ تقبله الهيئة، ويكون مدعوماً بالأدلة المبررة.

واستناداً إلى [قرار مجلس الوزراء رقم \(51\) لسنة 2021](#) القاضي بتعديل المادة (26) اللائحة التنفيذية للإجراءات الضريبية، فقد أوضحت الهيئة أنه يجب استيفاء الشروط التالية لتقديم طلب التخفيض أو الإعفاء:

- أن يكون لدى الشخص عذر تقبله الهيئة؛
- أن يكون لدى الشخص أدلة تبرّر ذلك العذر؛
- أن يتم إخطار الهيئة بطلب التخفيض أو الإعفاء خلال (40) يوم عمل من زوال العذر المقبول؛
- أن يثبت الشخص قيامه بتصحيح المخالفة؛ و
- أن يتم تقديم الطلب للهيئة (التخفيض أو الإعفاء) وفقاً للنموذج المحدد من قبلها.

ومن المتوقع أن تصدر الهيئة قرارها فيما يتعلق بالتخفيض أو الإعفاء من الغرامات خلال (40) يوم عمل من تاريخ استلام الطلب، على أن تقوم بإخطار مقدم الطلب بقرارها خلال (10) أيام عمل من تاريخ صدوره.

الخطوات التالية

بناءً على ما تقدم، يتعين على الأعمال النظر في مدى تأثير هذه التعديلات عليها، ولذلك فإننا نوصي بأن تقوم الأعمال بإعطاء الأولوية لهذه المسألة والتواصل مع مستشاري الضرائب لإجراء مراجعة شاملة لشؤونها الضريبية.

والجدير بالذكر أنّ ديلويت تتمتع بخبرة كبيرة في هذا المجال، وبالتالي، فإننا نشجّع الأعمال على التواصل معنا لمناقشة السبل والإمكانيات المتاحة لمساعدتها في التحقق من مدى امتثالها، بالإضافة إلى مساعدتها في تقديم طلب تخفيض الغرامات الضريبية متى كان ذلك ممكناً.

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

تطبيق الفوترة الإلكترونية بحلول 4 ديسمبر 2021

نشرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية ("المملكة") القرار الخاصّ بضوابط ومتطلبات الفوترة الإلكترونية في 28 مايو 2021. ويأتي هذا القرار الصادر باللغة العربية كجزء من لائحة الفوترة الإلكترونية التي صدرت سابقاً في 4 ديسمبر 2020، وينصّ على المتطلبات الفنيّة والتقنية اللازمة لتطبيق الفوترة الإلكترونية في المملكة.

وكما جرى الإعلان عنه في وقت سابق، فإنّ تطبيق الفوترة الإلكترونية سيتمّ على مرحلتين: (1) مرحلة الإصدار و(2) مرحلة التكامل والربط.

بالنسبة للمرحلة الأولى، أي مرحلة الإصدار، فهي ستدخل حيز التنفيذ الإلزامي في 4 ديسمبر 2021، إلا أنه تمّ تمديد المرحلة الثانية – أو ما يُعرف بمرحلة التكامل والربط – حتى 1 يناير 2023. كما تجدر الإشارة إلى أنه سيتمّ تنفيذ المرحلة الثانية بشكل مرحلي، وستقوم الهيئة بتحديد مراحل ربط أنظمة الفوترة الإلكترونية وإشعار دافعي الضريبة (المكلفين) المستهدفين في كلّ مرحلة قبل التاريخ المحدد للربط بستة أشهر على الأقلّ.

إضافة إلى ما تقدّم، فقد تمّ إصدار الوثائق الخاصّة بالمواصفات التقنية المُشار إليها في القرار المذكور، مثل [قاموس بيانات الفوترة الإلكترونية](#)، و [معايير تنفيذ XML للفوترة الإلكترونية](#)، و [معايير تنفيذ مواصفات أمن الفوترة الإلكترونية](#). كما أصدرت الهيئة [الدليل المبسط لمتطلبات الفوترة الإلكترونية والأسئلة الشائعة لمتطلبات الفوترة الإلكترونية](#) باللغة العربية.

ومن المتوقع أن تقوم الهيئة بتقديم المزيد من التفاصيل حول المزوّدين الخارجيين المعتمدين لحلول إصدار الفواتير الإلكترونية وإمكانية منح الرخص في هذا الشأن.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.